# التصريف: مفهومه و نماذجه في كتاب التكملة لأبي علي الفارسي

الطالبة/ نورية بويش
إشراف: أ.د/ مكي درار
جامعة وهران 1 –أحمد بن بلة –(الجزائر)

**ملخص المقال:**

نشأ النحو على يد ثلة مجتهدة من علماء هذه الأمة من المهتمين بضوابط اللغة و معاييرها، من المشارقة و المغاربة، الذين تركوا تراثا ضخما، عجزت عن استيعابه مجلدات لما ينفض عن بعضها الغبار–بعد– من بين هؤلاء الفارسي أحد من درسوا التصريف مستقلا عن النحو دراسة جادة وهادفة، فقد كتب الإيضاح العضدي خصص الجزء الأول منه للنحو، وفرّغ الجزء الثاني للتصريف سماه ( التكملة )، وهو كتاب تصريفي محض.

**الكلمات المفتاحية:** التصريف – التكملة – المنهج – علم الصرف – علم النحو – اللغة – التراث.

***Résumé;:***

*La Grammaire se grandit et se développât grâce aux plusieurs efforts, fait par les Scientifiques de la langue arabe à L'Est et L'Ouest de Nation islamique, En laissant*

*Un grands patrimoine linguistique, qui n'est pas encore étudié. Parmi ces scientifique, EL FARISSI? Qui a traité sérieusement et délibérément la conjugaison (un terme dans la morphologie) indépendant et externe de la grammaire. Il a écrit (El Idhah El Aadhadi), En consacrant le premier parti pour la grammaire, et le deuxième (nommé El Takmila) pour la conjugaison.*
***Mots Clés:****la conjugaison - El Takmila – La Méthode – La Morphologie – La Grammaire – Le Langage – Le Patrimoine.*

**على سبيل التمهيد:**

موضوع التصريف من أهم فروع الدراسة اللغوية في النحو العربي قديما وحديثا. بل هو المحك الحقيقي لعبقرية الدارس اللغوي وما تمتاز به طرائقه الدراسية من فطنة واقتدار على الوصول إلى ضبط القاعدة اللغوية والحكم النحوي المنشود.

حيث أنه من غير المعقول أن يضع لغوي حكما تنظيميا وهو يجهل هذا المنحى المعرفي من الدرس اللغوي الخصب؛ فقد مر علينا أن التصريف وسط بين فرعين آخرين هما الأصوات

والتراكيب، وهما أمران نشآ عند القراء قبل اللغويين. بل عند القراء اللغويين من أمثال أبي عمر بن العلاء، والكسائي، ومن نهج نهجهم وسلك سبيلهم في تأصيل وجهة النظر الصحيحة للقراءات القرآنية؛ التي كانت سببا حقيقيا لتناول اللغة من هذه الزوايا الثلاث : الصوت، والمبنى، والتراكيب.

وقد تبين لنا من خلال تصفحنا لكتب اللغويين الأئمة من أمثال (سيبويه، الفارسي، ابن جني ) أن بحث التصريف لم يكن بمعزل عن شقيقيه الأصوات والتراكيب، بل كان الجميع موضوعا واحدا إلى زمن وعهد قريب من عهد الفارسي. وقد اظهر التتبع التاريخي لهذا الفرع من الدرس اللغوي، أن ربطه بشخص معين أو زمن محدد هو ضرب من التخمين ليس إلا؛ لأن الغويين الأوائل كانوا يعرفون هذا، ويذكرونه في كتبهم، ويناقشونه على صفحات مؤلفاتهم وقد افرده جماعة منهم بتأليف خاص منهم: المازني(ت184هـ) وكذا المبرد( ت285هـ) ومنهم ابن كيسان (ت295هـ) والرماني ( ت384 ) والفارسي (ت377هـ)، ومن الصعب أن تنسب الأولية المطلقة للفارسي أو أحد معاصريه. فقد تعاقب على التأليف في فن التصريف مستقلا مؤلفون ودارسون على هذا النحو الذي ذكرناه آنفا.

ولعل التكملة مؤلف من المؤلفات الهامة التي تناولت التصريف مستقلا كما أن ما انتهى إليه الفارسي من فصل موضوع التصريف؛ إنما بناه على ملاحظات الأمير ( عضد الدولة ) الذي عاب على الفارسي بساطة مؤلفه الإيضاح حين قال ( مازدت على ما أعرف شيئا )[1] .

كما أنه لا شك في أن الفارسي استنبط منهجه وأسلوب معالجته اعتمادا على بحوث من سبقه من الأئمة اللغويين القدماء و المعاصرين، حيث لا يعقل أن يأتي الأمر من العدم. وعلى الرغم من ذلك فإن الذي يهمنا هاهنا من كل هذا أن التكملة عالج موضوعات تصريفية كانت مألوفة عند معاصريه حتى جاءت عناصر كتابه متقاربة- أو تكاد تكون كذلك – مع عناصر كتب أخرى، بل إن عناوين البحوث و أسماءها متشابهة مع عناوين الكتب الأخرى. وقد أحصيت عناصر التشابه في كتب أئمة اللغة الثلاث : ( الكتب لسيبويه، والتكملة للفارسي، والمنصف لابن جني )؛ ومن عناصر التشابه المشار إليها عندهم العناوين الآتية:

1- التقاء الساكنين
2- همزة الوصل
3- قواعد الوقف
4- التثنية

5- الجمع
6- التذكي والتأنيث
7- النسب
8- التصغير
9- الترخيم
10- حروف الزيادة
11- القلب
12- الإبدال
13- الإدغام

إنه ليس فيما نتصفح من مراجع ما يجزم بأولية إفراد التصريف بمؤلف خاص، ولا نملك من النصوص ما يعتمد عليه في نسبة ذلك إلى دارس بعينه وكل ما نعرفه أن التصريف اسم لكتب عرفها الدارسون تنسب إلى لغويين كانوا قبل الفارسي أو في عصره، أو بعد زمنه بقليل، منها كتاب التصريف للمازني (ت148هـ )، والتصريف للمبرد (ت285هـ )، والتصريف لابن كيسان (ت295هـ )، والتصريف للرماني (ت384هـ )، والتكملة للفارسي (ت377هـ )، والمنصف لابن جني (ت392هـ )، وهو شرح لكتاب المازني .

كما أن ابن جني كتب في هذه الفترة التصريف الملوكي، والشافية في التصريف لابن الحاجب (ت646هـ )،واللامية لابن مالك (ت672هـ )، أما أن يجزم دارس بأولية ذلك أو يقطع بنسبة البداية لواحد من هؤلاء فذلك ضرب من التخمين و القطع يحتاج إلى سند سليم.

وعلى الرغم من ذلك فان الموضوع كان متداولا ومألوفا ومقررا في كتب وكتابات الغويين من أمثال: سيبويه صاحب الكتاب، وخلف الأحمر الذي كتب (مقدمة في النحو)، والمبرد صاحب المقتضب، والزجاجي صاحب كتاب الجمل في النحو، وأبي جعفر المنصور النحاس صاحب (التفاحة في النحو ) والفارسي صاحب الإيضاح العضدي بفرعيه، وابن جني الذي كتب اللمع، والخصائص، و المنصف.[2] كلها كتب في تناولت التصريف تعريفا وتقديما وقبل الولوج في متن التكملة وجب التعريج بنبذة عن حياة المؤلِف.

**التعريف بالفارسي:**

**نسبه:** هو أبو علي الحسن بن احمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان بن إبان الفارسي الفسوي، ولد سنة 288هـ بمدينة فسا ببلاد فارس وهي مدينة قريبة من شيراز ومنها جاء نسبه؛ الفسوي، وأمه عربية سدوسية من ربيعة الفرس[3].

**رحلته في طلب العلم و وفاته:**

نشأ الفارسي بفسا ودرس بها، ثم رحل إلى بغداد سنة 307هـ، أين عكف على طلب العلم، تجول في كثير من البلدان مثل طرابلس و الشام سنة 377هـ أين لقيه ابن جني وفي سنة 341هـ استقدمه سيف الدولة فأقام عنده مدة.[4]

عاد أبو علي الفارسي إلى فارس أين صحب عضد الدول، وهي الفترة التي ألف فيها كتاب الإيضاح في النحو، وهو الكتب الذي استصغره عضد الدولة فقال: ( مازدت على ما أعرف شيئا وإنما يصلح هذا للصبيان ) [5]. فمضى أبو علي الفارسي و ألف التكملة في التصريف، وهو المؤلف الذي قال عنه عضد الدولة: ( غضب الشيخ؛ فجاء بما لا نفهمه نحن ولا هو )[6]

توفي الفارسي في بغداد يوم الأحد لسبع عشرة ليلة خلت من ربيع الأول سنة 377هـ في خلافة الطائع لله، وذلك بعد حياة حافلة بالبحث والدرس و التأليف و المعرفة.[7]

**شيوخه:**أخذ الفارسي النحو عن جماعة من أعيان أهل هذا الشأن منهم أبو إسحق الزجاج ( ت 311هـ )، وأبو بكر بن السّراج ( ت 316هـ )، و أبو بكر الخيّاط ( ت 320هـ )،كما أخذ عن محمد بن دريد ( ت 321هـ)، والأخفش الأصغر ( ت315هـ ).[8]

**آثاره :1- تلاميذه:**

كان لتنقل الفارسي بين البلدان صدى كبير لدى الجميع ممن احتكوا به، فقد برع من تلاميذه، أبو الفتح عثمان بن جني الذي صحبه أربعين سنة،[9] وعلي بن عيسى الربعي ( ت420هـ ) وهو شارح الإيضاح، و نجد أبو طالب العبدى ( ت 406هـ )، وأبو الحسين محمد بن الحسين الفارسي النحوي (ت421 هـ) وهو ابن أخته.

2-**آثاره:**رحل الفارس عن الدنيا تاركا لنا ميراثا غزيرا و مصنفات لم يسبق إلى مثلها منها:

- كتاب أبيات الإعراب، وكتاب أبيات المعاني.
- كتاب الاغفال، وكتاب الأخبار في المعاني.
- كتاب الإيضاح العضدي، وكتاب التكملة.

- كتاب التتبع لكلام أبي علي الجبائي في التفسير.
- كتاب التذكرة، وكتاب الترجمة، وكتاب تعليقة على كتاب سيبويه.[10]
- كتاب جواهر الأدب ( وهو مخطوط )[11] ، هذه أهم مؤلفات الفارسي ناهيك عن مؤلفات أخرى تركها في خدمة الأدب .

**متن المؤلف:**

**أ–المحتوى العلمي:**افتتح الفارسي كتابه التكملة بخطبة بدأها بالبسملة و الحمدلة و أثنى فيها على الله بما هو أهل له، وصلى على النبي محمد صلى الله عليه وسلم، ثم دعا للملك عضد الدولة الذي وصفه بالعادل؛ ثم عرّف بالفن الذي أقدم على التأليف فيه، وحصر عناصر الموضوع التي عالجها من خلاله فكانت على النحو الآتي: التثنية، الجمع، النسب، إضافة الاسم المعتل إلى ياء المتكلم تحقيق الهمزة، المقصور و الممدود، العدد، التأنيث والتذكير، جمع التكسير، التصغير، الإمالة، المصادر وما اشتق منها من أسماء الفاعلين والمفعولين وغيرها، التصريف، و الإدغام.

وقد عقد بابا قبل هذا تعريفا مدخليا، موازنا فيه بين التغير الناتج عن تغير العوامل و التغيير الذي يلحق أواخر الكلم من غير أن تختلف العوامل. وهو تغيير يحدث بتحريك ساكن أو إسكان متحرك، أو إبدال حرف من حرف، أو زيادة أو نقصان، وهي ضروب من الخلاف في الأواخر وإن كانت تشبه المعرب؛ في أنه تغيير يلحق الكلمة فليس بإعراب لأنها غير حادثة عن اختلاف العوامل. أما التغير الذي يلحق أنفس الكلم و ذواتها فنحو: التثنية وما الحق بها مما عرضه المؤلف في مؤلفه التكملة.

لقد اتبع الفارسي منطقا أجراه في عرض المحتوى العلمي لمؤلفه (التكملة ) والمنطق الإجرائي الذي التزم به حسب اعتقادي و بناء على تفحص المحتوى المذكور ينطلق:

أولا: من فكرة الأصل و الفرع.

ثانيا: الترتيب الألف بائي.

ثالثا: فكرة البداية، والوسط و النهاية.( وهو ما سأقف عنده في منهجيته.) فقد تصور – على ما يبدو – أن الإفراد أصل للتثنية و الجمع. و أن التثنية والجمع نسبة إلى فرع من الفرعين في الفن المعالج، ولذلك رتب النسب بعد التثنية والجمع. كما أن النسبة تقريب للبعيد و تحديد له، وأن الإضافة إلى ياء المتكلم تقريب وتعريف فجاءت الموضوعات معروضة على هذا النحو: التثنية– الجمع– النسب– إضافة الاسم المعتل إلى ياء المتكلم.

كما تصور أن الحديث يشتمل على همزة غالبا محققة أو مخففة وهنا غير الفارسي منطق معالجته للموضوع تذكر أن الكلام بأوائله، و أن الأول في الهجاء؛ همزة، ومن هنا رتب أبواب مؤلفه ترتيبا آخر يفهم من التتبع. حيث تصور السكون مبدأ للكون، والحركة تخلص من ذلك السكون أو هي استغلال له. ومن هنا راح يعرض موضوعاته على هذا النحو:

أ-باب حكم التقاء الساكنين، ثم باب الابتداء بالكلام، الذي قال فيه: ( كل حرف في أول الكلمة تبتدئ بها من اسم أو فعل أو حرف فهو متحرك ولا يبتدأ بساكن في اللغة العربية )[12]. لقد كان الفارسي يتحدث عن الموضوع وكأنه يجيب على سؤال متوقع ومحتمل، وهو هل يُبتدئ بالساكن؟ وما علة المنع؟

**ب**-تحدث عن همزة الوصل التي يتخلص بها من النطق بالساكن فقال: ( كل حرف احتيج إلى الابتداء به وكان ساكنا اجتلبت له همزة وصل )[13] ثم شرح في هذا الباب أحكام دخول همزة الوصل في الأفعال مثل الأمر، والمضارع الرباعي و أنها دخلت على حرف واحد من حروف المعاني هو لام التعريف نحو ( الخليل ).

وعلى أفعال ثلاثية مثل: اضرب، اخرج، احشر. كما ذكر أنها تدخل على الثلاثي المزيد: في تسعة مواضع: ثلاثة على وزن واحد؛ وستة على وزن آخر. أما دخولها على الأسماء فقليل ولا تدخل إلا الأسماء التي ليست بمصادر نحو ابن، ابنة، امرؤ، امرأة، اثنان، اثنتان، ابنم، أست، اسم، وتلحق بها ايمن الله، وايم الله. وهي هنا مفتوحة كاللاحقة لام التعريف.[14]

**ج**-تحدث ها هنا عن أحكام الحروف التي يوقف عليها و التي: ( لا تكون إلا ساكنة، كما أن الحروف المبتدأ بها لا تكون إلا متحرّكة )[15]

إن الفارسي اتبع إجراءات عملية في تنفيذ منطقه؛ الذي رتب عليه أبواب مؤلفه هذا، حيث ذكر أن الموقوف عليه إن كان منونا – مجرورا أو مرفوعا، أو سكّن نحو: هذا قاض، و مررت بغاز. ومن قوله تعالى ( ومالهم من دونه من وال ) سورة الرعد الآية 11. وأما غير المنون نحو: هذا القاضي، الداعي، تثبت في الوقف عليه الياء كما كانت ثابتة في الأصل.

أما في النصب: فتثبت الياء نحو: رأيت القاضي، و أجبت الداعي. ومن قوله تعالى: (كَلا إِذَا بَلغَت التَّراقِي ) من سورة القيامة، لأنها بالحركة قد صارت بمنزلة الصحيح. أما الوقف على الألف آخر الاسم؛ فإن الوقف يكون على الألف ساكنة معربا كان الاسم، أو مبنيا نحو: عصا، رحى، هؤلاء.

**د-** ثم تحدث عن التثنية وأحكامها و الجمع الذي على حدها.

لقد تحدث الفارسي حتى الآن عن المفرد السليم ساكنا و متحركا و متحركا موقوفا عليه ومن المنطق أن يتحدث عن أحكام تحويل المفرد إلى مثنى أو جمع. فذكر أن الأسماء التي فيها همزة: عداء، سقاء، رداء، تثنى على النحو الآتي: عداآن، سقاآن، رداآن؛ في الرفع، أما في النصب والجر ، فتثنى على النحو الآتي: عداءين، سقاءين، رداءين.

وأما الجمع الذي على حد التثنية فيقصد به: جمع التكسير، وبخاصة المعتل من نحو مصطفى، الذي يجمع على مصطفين ومنه: ( وإنهم عندنا لمن المصطفين الأخيار ) الآية 47 من سورة ص وكذا الأعلون الذي منه: ( وأنتم الأعلون والله معكم) الآية 35 من سورة محمد.

**هـ-** انتقل هنا للحديث عن الاسم المنقوص المضاف إلى ياء المتكلم: وهو مفرد أو غير مفرد، والمفرد صحيح ومعتل، فالصحيح: يكسر آخره هذا غلامي، راية غلامي، مررت بغلامي، سواء أكان مرفوعا أم منصوبا أم مجرورا. والمعتل: إن كان أخره ألفا أثبتها، و فتحت الياء هذه عصاي، يا بشراي، فمن اتبع هداي . [16] وإن كان آخره ياء قبلها كسرة أسكنت الياء و أدغمتها في الياء المفتوحة فقلت: هذا قاضيّ، وذاك غازيّ، نقول: كسرت فاه ووضعته في فيه فإن أضفت الفم إلى الياء قلت، هذا فيّ، وفغرت فيّ، وفى فيّ.

**و-** هاهنا تحدث عن النسبة؛ وهو الباب الذي جاء فيه: ( إذا نسبتَ رجلا إلى أبٍ، أو بلدٍ، أو صناعةٍ، زدْتَ على اسم الأب، أو البلد، اللذين تنسُب إليهما ياءين الأولى منهما مدغمة في الثانية، وكسرت ما كان أخرا، قبل لحاق الياءين بالاسم؛ وذلك نحو قولك: هاشميّ، تميميّ، وكوفيّ، ونحويّ )[17] ثم عرض بعد هذا أحكام النسب تفصيلا في تسعة أبواب.

**ز-** ثم انتقل إلى أحكام العدد من تذكير وتأنيث نحو: اثنان، اثنتان واثنين، واثنتين، فذكر أنه بعد الاثنين إلى العشرة تلحق تاء التأنيث المذكر وتنزع منه الهاء إن كان مؤنثا. نقول: ( ثلاثة رجالٍ وخمسةُ حميرٍ، وخمسُ نساءٍ، وسبعُ آثُنٍ. وفي ثماني أغْفُبٍ، تثبت الياء في ثماني. في اللفظ والكتابة، لأن التنوين لا يلحق مع الإضافة فتسقط الياء.)[18] وإذا جاوز العدد العشرة من المذكّر والعشر من المؤنث، ضممت إلى الكلمة اسما، وبيتهما على الفتح، فقلت: أحدَ عشرَ درهمًا، وإحدى عشرَ امرأةً، واثنا عشرَ رجلاً، واثنتا عشرة امرأةً [19]

**ح-** هاهنا عالج المقصور والممدود، وفي هذه المرحلة من مؤلفه نبه القارئ على أنه كتب إلى الخزانة كتابا في مقاييس المقصور والممدود، ثم عرّف المقصور من الأسماء على أنه: ما كان آخره ألفا

وكانت منقلبة عن ياء، أو واو، أو مزيدة للتأنيث، أو للإلحاق. ( فالتي للتأنيث نحو، بُشرَى، حُبلَى، دَعوى، سَكرى، ذِكرى والتي للإلحاق نحو: أَرطَى، مِعزى، مصروف في النكرة. وأما المنقلبة عن الواو، أو الياء، في نحو: رجا، ورَحًى؛ والتي تصبح بعد القلب: رَجَوانِ، و رَحَيانِ.[20أ]

وأما الممدود عنده ( فما وقعت ياؤه أو واوه طرفا بعد ألف زائدة وذلك نحو: الاسْتِرشاء، والاسْتسقاء، لأنهما بمنزلة الاستخراج فكما أنّ الألف منه تقع قبل اللام كذلك تقع في الاستسقاء قبل اللام فيلزم أن تُبدل من الياء الهمزة فيكون ممدودا لوقوع الهمزة بعد الألف بعد الألف الزائدة وكذلك الاحتِواء و الاشتراء بمنزلة الاحتقار.[20ب]

ومما يعلم أن واحدة ممدود: أن ترى الجمع على أَفعِلَة نحو: أَقْنِية و أقبية و أكسية. فالواحد من الأكسية كِساء. وكِساء كحِمار و أكسية كأحمرة. وهذا الباب من التكملة من أطول الأبواب، كالتأنيث و التذكير وأحكامهما.

**ط**- في باب التذكير و التأنيث و أحكامهما من هذا المؤلف أطال الفارسي فتجاوزت صفحات معالجتهما الستين صفحة، أين عالج كل من المذكرين الحقيقي و المجازي، والمؤنثين الحقيقي والمجازي، وما يعد مذكرا وهو مؤنث، وما لحقته علامة التأنيث فرقا بينه وبين المفرد منه و الجمع وختم ذلك بالحديث عن الأسماء التي تذكر وتؤنث فذكر منها: الهدى، المتن، القفا، العنق، السلم بمعنى الصلح، درع الحديد، السوق، الصاع، اللسان، السبيل السلطان، الذنوب ، السلاح، المنون، الطاغوت.[21أ]

ولقد لفت انتباهي هذا إلى أن أسماء كثيرة من هذا القبيل توظف عند كتابنا توظيفا غير سليم من نحو: أستاذ، وطبيب، ورئيس، وحكيم.ولعل الأصح أن نقول : الأستاذ فلانة وفلان، والطبيب فلانة وفلان، والرئيس فلانة وفلان، والحكيم فلانة وفلان، وما شابه ذلك.[21ب]

**ي**- في هذه المرحلة من المؤلف عالج الفارسي جمع التكسير فذكره في ثلاثة عشر بابا منها باب تكسير ماكان من الأسماء على مثال (فاعل) وهو الباب الذي قال فيه: ( ما كان من الأسماء على مثال فَاعِل أو فاعَل فإنّه يُكسَّر على فَواعِل نحو حائط و حوائط، تابل وتوابل، خاتم وخواتم؛ ثم ذكر للثلاثي عشرة أبنية)[22].

وعقد بابا تحدث فيه عن تكسير الأسماء الأعجمية التي على وزن مفاعل قال فيه: هذا ضرب يلحقون عامته الهاء في الجمع فيما زعم الخليل وذلك قولهم موزج وموازجه، وجورب وجواربه، وطيلسان وطيالسه، وهو أحد الأبواب الطويلة أيضا حيث تجاوزت صفحاته العشرين صفحة من هذا المؤلف.

**ك**- ثم انتقل إلى التصغير الذي يسميه أيضا التحقير أين قال فيه:( التصغير الاسم بمنزلة وَصْفِه بالصِّغَرِ )[23]

**ل**- ثم أعقب موضوع التصغير هذا بأبواب تحدث فيها عن أبنية الأفعال ومصادرها وما يشتق منها من أفعال ثلاثية مجردة ومزيدة كما تحدث عن زوائد الرباعي، واسمي المكان و الزمان، وما يتعلق بذلك من أحكام وقواعد ضبطية بين صفحات 212-221 من هذا المؤلف.

**م**- هاهنا ذكر الإمالة و أحكامها ولا سيما مع الراء التي فيها تكرير والتي لا تدغم فيما قاربها، ويدغم فيها ماقاربها وشروط ذلك.

**ن**- ثم ذكر عدد حروف الأسماء التي تكون ثلاثية ورباعية وخماسية بحروف كلها أصول، وان المزيد فيها يوصلها إلى ستة.

ومن هنا راح يبحث حروف الزيادة أين قال: ( حروف الأسماء و الأفعال على ضربين: أصل وزيادة، فالذي تعرفُ به الزيادة من الأصل هو أن يُشتق من الكلمة ما يَسقط فيه بعض حروفها. فما سقط في الاشتقاق كان زائدا وما لزم فلم يسقط منها كان أصلا ) [24] وضرب مثلا بالفعل استخرجَ الذي فيه الهمزة و السين والتاء زوائد.

**س**- ثم انتقل إلى الكلام على الإبدال، و حروف العلة وما يتعلق بذلك من أحكام و ضوابط.

**ع**- في الأبواب الموالية تحدث عن القلب و التضعيف والإدغام الذي عرفه وهو عنده: ( ن تَصِلَ حرفا ساكنا بحرف مِثلِه من غير أن تَفصِلَ بينهما بحركة، أو وقفٍ فيرتفع اللسانُ عنهما ارتفاعة واحدةً )25، والحرفان المثلان على ضربين، وراح هاهنا يشرح الإدغام و أحكامه في ثلاثة أبواب:

- باب إدغام الحروف المتقاربة.
- باب أحوال النون في الإدغام وغيره.
- باب الإدغام في حروف طرف اللسان و أصول الثنايا.

**ب-منهج المؤلف**:طرق الفارسي أبواب التصريف المتعارف عليها وعرض مسائلها مسألة مسألة على النحو الذي كان شائعا على عهده عند اللغويين. ويتميز منهجه في عرض تلك المسائل بما يلي:

1-الاعتماد على الآيات القرآنية عند عرض المسألة وأول آية استشهد بها كانت في الباب الثاني من مؤلفه وهي قوله تعالى: " وَ يَخشَى اللهَ و يَتَّقْهِ فأولئك هم الفائزون "26)[27].

2-الرجوع إلى أشعار العرب وكلامهم، فقد ذكر أمثلة من كلام العرب من ذلك مثلا استشهاده بالكلام العربي في الباب الأول من مؤلفه. كما استشهد بأشعار العرب، وأول شاهد ذكره لأبي زيد الأنصاري سعيد بن اوس بن ثابت الإمام المشهور النحوي صاحب التصانيف الأدبية و اللغوية و النوادر والغريب.والشاهد الذي رواه عن أبي زيد هو شطر بيت شعري للعذافر الكندي: ( قالت سُلَيْمَى اشْتَرْ لنا سَوِيقًا ) أين جاء بإسكان الراء من اشتر تخفيفا للضرورة شبه الوصل بالوقف، أو شبه المنفصل بالمتصل.9

3-النقل عمن سبقه من اللغويين حيث اعتمد أراء الخليل و سيبويه، والمازني، وبخاصة سيبويه الذي نقل عنه دون مناقشة رأيه فيما اعتمد فيه عليه .

4- التكملة محشو بأمثلة و أنماط تعبيرية مسموعة على عهده ومن ثمة فإن الزعم بإتباعه القياس و تغليبه على السماع لا مبرر له.

5- يرجح القياس على السماع عند التعارض حيث كان المؤلَف يحتوي على أمثلة مما يتداوله اللغويون والناطقون على عهد الفارسي.

6- اتبع الوضوح وابتعد عن الغموض و الغرابة مما اجبره على التبسيط فلم يكن في مؤلفه ضبابية

7- عدم نقد آراء الآخرين وقد يكون ذلك تواضعا منه.

8- عدم التزامه بما ذكره من العناصر التي حصرها في الخطبة الافتتاحية فقد قسم التكملة إلى أبواب ذكر تحت كل باب موضوعا من الموضوعات بعضها ذكره في الخطبة وبعضها لم يذكره مثل: حديثه عن التقاء الساكنين، أبنية الأفعال الثلاثية.

فالفارسي لم يحترم الخطة التي عرضها في الخطبة فقدم و أخر وذكر قضية ليعود إليها بعد عرض غيرها؛ فالتثنية مثلا التي رتبها أولا في خطبة الكتاب ذكرها بعد ذكر قضايا أخرى قبلها، كذكره لحكم الساكنين والتقائهما وهمزة الوصل، والوقف، وحين ذكر التثنية أعقبها بذكر الجمع، ثم عاد للتثنية مرة أخرى.

والجمع الذي رتبه ثانيا في الخطبة عرضه بين موضوعي التثنية في بداية المؤلف، ثم عاد إليه ليتحدث عن جمع التكسير وجمع الجمع، وجمع الصفات، وهو اضطراب صعب من مهمة تتبع محتوى المؤلَف العلمي. ورغم هذا يبقى المؤلف من أهم كتب التصريف لوضوحه في عرض فن التصريف ومما زاد من قيمته الاستشهاد بأحكام الآخرين ممن سبقوه

**هوامش البحث:**

1- السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحويين، ج1، ص496، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية لبنان، ط1، 1964م.

2- د. صالح فاضل السمرائي، الدراسات النحوية و اللغوية عند الزمخشري، ص 34، دار عمار للنشر والتوزيع، الأردن ط1، 2005م.

3- محمد الميلاني، شرح المغني في النحو، تح: عبد القادر الهيتي ص304، منشورات جامعة قاز يونس بنغازي ط1998،1م

4- صلاح راوي، النحو العربي نشأته وتطوره، ص 500، دار غريب القاهرة، 2003م.

5- صلاح رواي، ص502

6- صلاح رواي، ص502

7- الفارسي، التكلمة، ص3

8- ياقوت الحموي، معجم الأدباء،مجلد2، ص 414، دار الكتب العلمية لبنان، ط1، 1991م.

9- أبو الفتح بن جني، اللمع في العربية، تح: سميح أبو مغلي ص2، دار مجدلاوي للنشر عمان، 1977م.

10 - صلاح رواي، ص 504

11 - صبحي الصالح، دراسات في فقه اللغة، ص 201، دار العلم للملايين بيروت، ط1، 1960م.

12 - الفارسي، التكملة، تح: حسن فرهود، ص16، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1984.

13 - الفارسي، التكملة، ص16.

14 - الفارسي، التكملة، ص16.

15 – الفارسي، ص19

16 – الأولى: يا بشراي يوسف من الآية 19، والثانية: سورة طه من الآية 133.

17 – الفارسي، التكملة، ص50.

18 – الفارسي، ص 67

19 – الفارسي، ص68.

20 –الفارسي، ص75، 76.

21 – الفارسي، ص 143.

22 – الفارسي، ص171 حتى 192.

23 – الفارسي، ص196.

24 – الفارسي ص 231.

25 – الفارسي، ص 273.

26 - الآية 52 من سورة النور.

27 - الفارسي، التكملة، ص8.